

مطلقا اي سواء فعله
المكلف عليه عامدا
او ناسيا عالما
او جاهلا بغير

كالزوجة والولد ان لا يفعل شيئا ففعله ناسيا او جاهلا حيث في التلويح والعتاق
فقط وعلا حتى لا يتبين من سلطان وغيره فيفعل حيث مطلقا وان فعل
هو او غيره ممن قصد منع بعض ما حلف على كماله حيث ما لم تكن يدعي

باب التذمير لا يقع الا على ما لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه
والفعل منه غيبه اتمه المطلق مثل ان يقول قد علي نذر ولم يشر شيئا ظهر
كفارة عن الثاني نذر الجاهل والغيب وهو تعليق نذره بغير قصد
المنع منه او حمل عليه او التصديق او التلذيب فيخير بين فعله وبين كفارة
بين الثالث نذر الجاهل ليس ثوبه وتوجب دية تحمله كما تثنى وان
نذر مكره كما هو تلاق او غير استحب ان يلف ولا يفعل الرابع نذر المعصية
نشر احر وضوم يوم ابيض والحر فلا يجوز الوفاءه ولكنه احسن نذر
التبذير مطلقا او مطلقا الفعلا الصلاة والصيام والحج ونحوه فتولد ان شاء الله
مريضه او سلب ما في الغائب فبعد على كذا فزهد الشرط لزمه الوفاءه الا اذا اذنت
السدة بما له لا او يبيع منه يزيد على الثلث المأخوذ في نذر الثلث وفيما
عدا ما يلزمه المسمى ونذر وضوم شهر لزمه الثمانين وان نذر اياما معدودة
لم يلزمه الا بشرط او بنية

كتاب القضا وهو من
تفاته يلزم الا حام ان يضيء في كل اقليم قاصدا وختار افضل من غيره على او
رعاه وامره بنمو التبعثان وان يتولى العدل ويحتمد في اقامته فيقول
ولستك احكاما وقيل تلاء ونحوه ويكاتب في العقد وتنفذ ولا يملك العاقبة الفصل
بني اخصوم واحد الحق لبعضهم من بعض والنظر في اموال غير المشدين و
الحج على من يستوجب سعة او ليس والنظر في وقوف على بيعا بشرط وتنفيذ
العصايات ونحوه من لا يملك لها واقعة احدى او واقعة اجمع والعبد والنظر
في مصالح علمه بدينه الاذية على الطرقات وفتيتها ونحوه ويجوز ان يولي عمه النظر
في عموم العمل وان يولي خاصا فضلا او احدىها ويشترط في القاضي عشر
صفاتي كونها بائنا على تلاء ذكر احرر مسلما عدلا شامعا بصيرا مطلقا مجتهدا
وليون خذصه واذا اكل بتمهارة جك يصلح للقضاء فخذ حكمه في المال واخذ و
واللعان وغيرها با

ادب القاضي ينبغي
ان يكون قويا من غير عنف لينا من غير ضعف حليما ذا انارة وفضيلة وكليلا ليا
جلس في وسط البلد خيما ويجعل بين اخصائي في كظمه ولفظه ويجلسه و

اي غير حلال
بنت

القاضي

اشان

ينبغي اي بيت
بنت

عليه وينبغي ان يحسن جلسه فيها والمذهب وبنا ومنهم من يستر عليه ويحرم
القضا وهو عيشان كذا او حاقن او شدة جوع او عطش او جوع او قتل او سلب
او نهب او بروج مولا او حرمه ونحوه وان خالف فاصاب احوافه ويحرم قبوله
وكذا هدية الا على ما كان ياديه قبل ولا يبادا ان التمس له حكمه ويستحب ان
ايكف الا بحسب الشهور ولا ينفذ حكمه لنفسه ولا لغيره الا على ما كان ياديه
ادعي على غير نذره لا يحسن ولا يشرط بالتوكيد وان لم يبين امره من قبلها
ونذرا لا يشرط بان

طريق احكامه وصغيره اذا حضر اليه
خصمان قال انك المدي فان سكت حتى يبدوا اجاز في سبب بالدعوى قد تارة
فان اقره حكمه عليه وان اقره قال المدي ان كان كذلك بنية فاحضرها ان شئت
فان احضرها معها وحكم لها ولا يحكم القاضي بعلمه وان قال المدي ما لي بنية اعلمه
ان لا يبين عما حلفه على صفة جو اية فان حال احلاد احلفه وحل سبيله
ولا يعقد بيمينه قبل حسنة المدي وان نظر قضيه عليه فيقول ان حلفت وال
قضيت عليه فان لم يحلف قضه عليه فان حلف المالك احضر المدي بنية حاكم القاضي
لها ولم تلتق اليه من بنية الدعوى فصل

القضا وهو من
معلومة للمدي به الا ما نتج جهولا كما لو بينه وعبد من عبيد مهر ونحوه
وان ادعي عمدا لكاخ او بيع او غيرهما فلا تدعى ذكر شرطه وان ادعت او
نكاح رجل طلب نفقة او مهر او نحوها سمعت دعواته وان ادعى سبوا لطلب
التفصيل وان ادعى الارض ذكر سببه وتعتبر عدالة البيعة فاهرا واطنا
وتحتمل عدالة سائر اعمه وان علم عدالتها عمل بها وان حرم اخصم الشهور
كل البيعة به وانظر له تلاء فان اطلبه والمدي جلا ذمته فان امانة بيمينه
حكم عليه وان اجهل حال البيعة طلب من المدي تزليته ويكفي فيها عدلان يمينه
بعد البينة ولا يقبل في الترجمة والتزكية والتعريف والترقية والرسالة الا في
عدائيه ويحكم على الغائب اذا ثبت عليه الكفر وان ادعي عما حاضره في البلد عا
عن مجلس احكامه وان بيمينه اشبع الدعوى ولا البيعة بان

القاضي ان القاضي يقبل كتاب القاضي الى القاضي في كل حي حتى القدر في
في حدود الله تعالى في الرضا ونحوه ويقبل فيما حكم به بلفظة وان كان في بلد
واحد ولا يعمل ما ثبت عنده الحكم به الا ان يكون بغيرها حاشا قصر
ويجوز ان يكتب الى قاض معين وان كان من قضاة البلد